

## الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية

تفق جميع الدول العربية على أن التنمية البشرية هي مطمح أساسي. وتأكيد منها على هذا الإلتزام، تبنت جميع هذه الدول على إعلان الألفية الذي اشترط منه الأهداف التنموية الثمانية للألفية.

تعكس «الأهداف التنموية للألفية» تطلعات الناس الأساسية لحياة أفضل من خلال سلسلة مختارة من الأهداف المحددة بالأرقام والأطر الزمنية الواضحة. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2015، اتفقت البلدان على خفض نسب الفقر والجوع إلى النصف ، وتطبيق التعليم الابتدائي على مستوى شامل ، وتعزيز المساواة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي ، وخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون الخمس سنوات إلى الثلثين ، وخفض معدل الوفيات بين الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع ، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) والمalaria والسل ، وضمان الاستدامة البيئية . وبناء شراكة عالمية للتنمية.

«أما أنا فأقول لكم إن الحياة ظلمة حقاً إلا حيث يكون الحافظ  
وكل حافظ أعمى إلا إذا اقترن بالمعرفة ...  
وكل معرفة هباء إلا إذا تحولت عملاً...»

جبران خليل جبران

شاعر لبناني (1883-1931م)

### التقدم المحرز حتى الآن...

حققت الدول العربية خلال العقود الأخيرة تقدماً ملحوظاً نحو العديد من الأهداف التنموية للألفية. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 1970 و 2001 ، ارتفعت بشكل ثابت نسب القادرين على القراءة والكتابة ضمن الفئة العمرية بين 15 و 24 عاماً ، من 35 بالمائة إلى حدود 77 بالمائة وتزايد معدل الحياة المتوقعة عند الولادة من 51 سنة إلى 68 سنة ، وأمنت شبكات البنية التحتية الجديدة المياه لحوالي 83 بالمائة من السكان، في الوقت الذي وصلت فيه شبكات الصرف الصحي إلى 87 بالمائة من سكان المدن.

بالرغم من ما تم ذكره، فإن وثيرة التقدم خفت خلال التسعينيات من القرن الماضي؛ حيث لازمت نسبة الأطفال الملتحقين بالمرحلة الابتدائية من التعليم خلال هذه الفترة 80 بالمائة، وارتفعت بمقدار قليل نسبة الفتيان إلى الفتياة في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وبقيت أعداد الوفيات بين الأمهات مرتفعة بحدود 500 وفاة لكل 100,000 ولادة حية.

تواجه الدول العربية اليوم تحديات تنموية هامة: مما زال حوالي العشرة ملايين طفل خارج المدارس ، وعلى الرغم من ازدياد عدد النساء المتعلمات بنسبة ثلاثة أضعاف منذ العام 1970 فإن التفرقة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي لا زالت مستمرة ، وأكثر من نصف النساء لا زلن أميات، ولا يصل عدد المقاعد التي يشغلنها في الهيئات التشريعية إلى 5 بالمائة من مجموع المقاعد.

كما لم يكن التقدم متساوياً في أرجاء المنطقة العربية، ولا ضمن إطار الدولة العربية الواحدة. ومع إدراك أن المؤشرات التجميعية للمنطقة قد لا تعكس دائماً أداء الدول المنفردة ، أو استفادة مختلف الشرائح الاقتصادية والاجتماعية من إجمالي ومعدلات التقدم؛ يمكن القول بأنه في حين استطاع العديد من البلدان مع بدء الألفية الجديدة سد حاجاته سوءاً على صعيد التعليم أو الصحة أو الإسكان، فإن بلداناً أخرى لا زالت تعاني من الفقر والجهل والأمراض والجوع، وهي مجالات تستدعي الاهتمام الفوري، إذا ما أرادت هذه الدول تحقيق الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015.

يوثق هذا التقرير مستوى ووثيرة التقدم في البلدان العربية بالنسبة للعديد من الأهداف التنموية للألفية. وللتبسيط، فقد وضعت مستويات التقدم في «الأشكال ذات النقاط»، في حين يمكن تتبع وقيرة التقدم من خلال «الأشكال ذات الأعمدة العرضية». وعند القراءة المشتركة لهذه المعلومات، يتبيّن في العديد من الحالات أن البلدان العربية ذات التنمية الإنسانية الأقل، قد حققت التقدم الأقل خلال التسعينيات، وهذا يعني أن الصورة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ككل ، قد أصبحت أقل تناصاً وانسجاماً. إن تضييق الفجوات بين الدول العربية، وفي إطار الدولة الواحدة، مطلوب لتحقيق «الأهداف التنموية للألفية»، وتحسين مستوى معيشة الناس اليومية، ولتعزيز الأمن الإنساني، ولتحقيق التنمية المستدامة.





UNICEF/PARAKA/GIACOMO PIRIZZI

# القضاء على الفقر والجوع الشديد

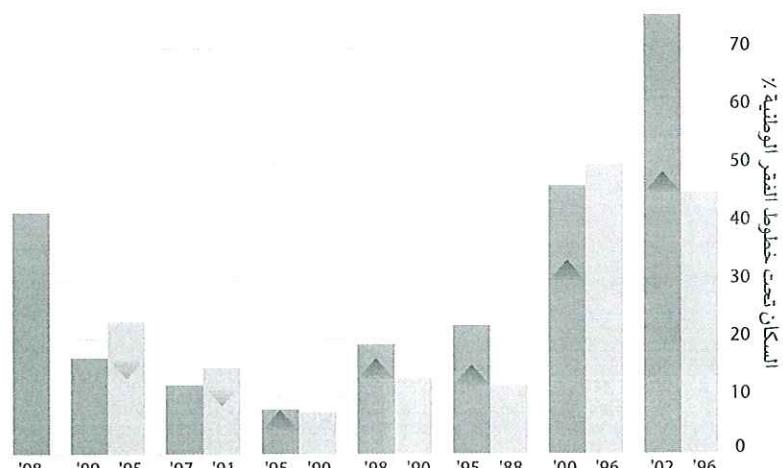
**الغاية:** خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف بين عامي 1990 و 2015

إن المسح الدقيق للأبعاد الحقيقة لفقر الدخل في الدول العربية يُعد مهمّة معقدة. وحسب تقديرات البنك الدولي المنشرة حول خطوط الفقر في سبع دول عربية بالاستناد إلى خطوط الفقر الوطنية، فإن آخر الأرقام تشير إلى أن الفقر يطال عشرة بالمائة من السكان في كل من الأردن وتونس، وحوالى عشرتين بالمائة في الجزائر ومصر والمغرب، وأربعين بالمائة في اليمن، وستة وأربعين بالمائة في موريتانيا.

وبالنظر إلى الأمانات والاتجاهات الأخيرة، يمكن أن ترتفع هذه الأرقام في المستقبل القريب؛ ففي النصف الثاني من التسعينيات، ازدادت نسب الأشخاص الذين يكافحون للبقاء في ظل الفقر في كلّ من الجزائر والمغرب، في حين بقيت هذه النسبة مستقرة في تونس. بالإضافة إلى ذلك، تضاعفت نسب الفقر تقريرياً في جيبوتي وبقى مرتفعة في موريتانيا. في المقابل، وكتوجه إيجابي مشجع، انخفضت نسب فقر الدخل في كل من مصر والأردن.

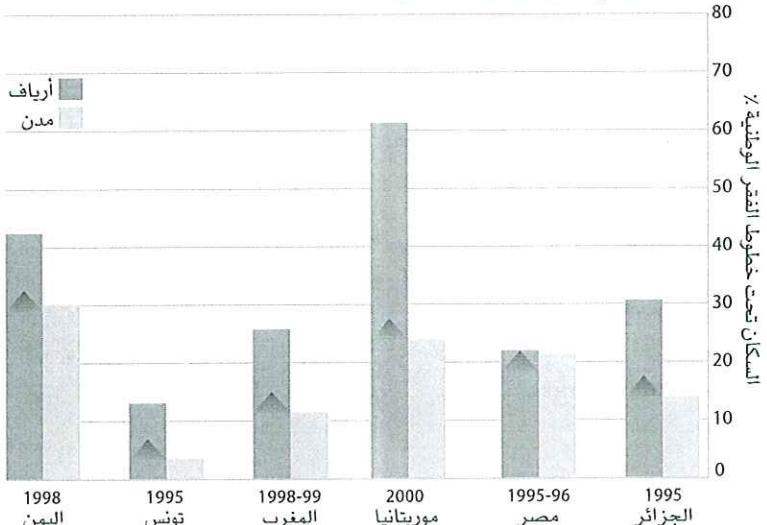
إن على جهود مكافحة الفقر التركيز على الاحتواء والشمول الاجتماعي، وعلى السياسات الهدافة إلى إيجاد فرص العمل. كما ينبغي الوصول إلى أعمق المناطق الريفية لتحفيز العمليات التنموية فيها، ذلك أن نسب الفقر في أرياف معظم الدول العربية تزيد بشكل ملحوظ عمّا هي عليه في المراكز الحضرية.

## الفقر في إزدياد في بعض البلدان العربية



المصدر: بالاستناد إلى البنك الدولي 2003 (الأرقام السابقة عن اليمن غير موجودة)

## لفقر وجه ريفي وبشكل غير متكافئ

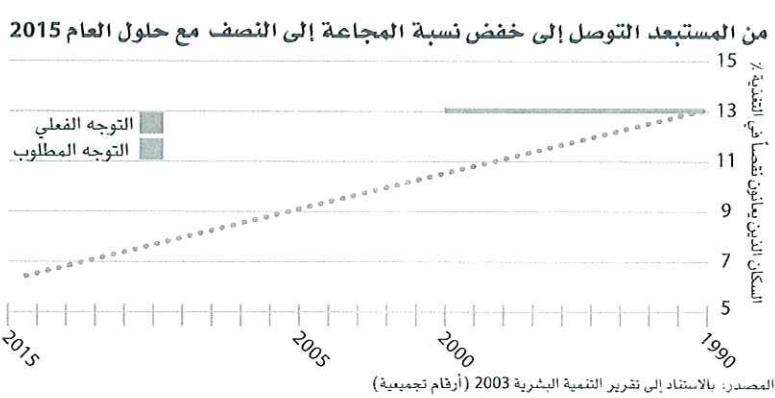


المصدر: بالاستناد إلى البنك الدولي 2003 والإحصاءات الوطنية

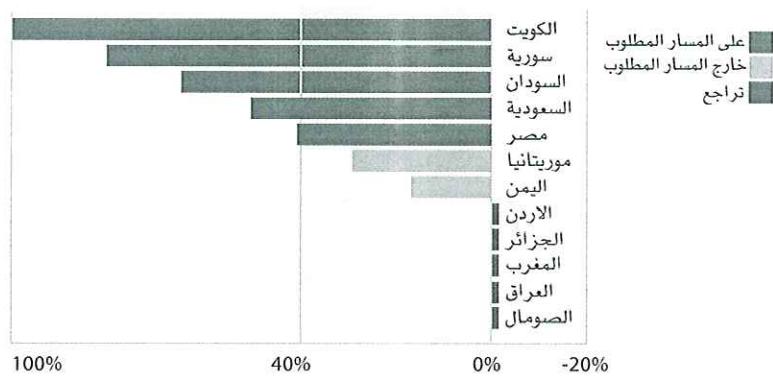
## خفض نسبة الدين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و 2015

من المرجح أن لا تتحقق الدول العربية هذه الغاية من «الأهداف التنموية للألفية»، بسبب معدل التراجع البطيء، أو حتى المنعدم، خلال التسعينيات في نسب الأشخاص الذين يعانون نقصاً في التغذية. وعلى الرغم من أن العديد من الدول العربية تتقدم بقفزات هامة نحو تحقيق هذه الغاية – كما هو الحال في مصر والكويت وال السعودية والسودان وسوريا – فإن ستة بلدان في المقابل ما زالت خارج المسار المطلوب، لا بل أن أربعة بلدان عربية أخرى قد تراجعت في هذا المجال.

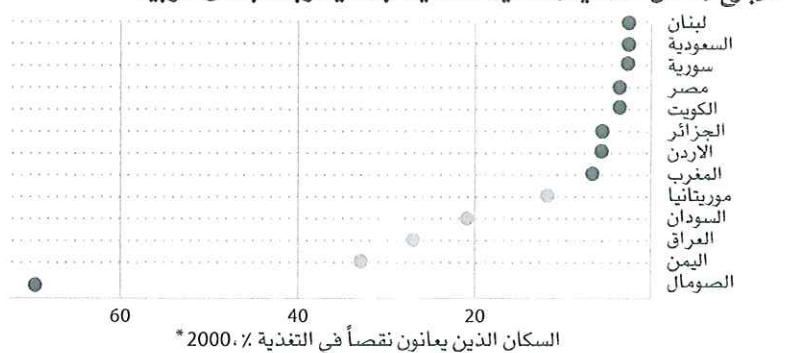
وكان نقص التغذية في العام 2000 مسألة نادرة نسبياً في تسعة بلدان من أصل ثلاثة عشر بلداً عربياً توفرت عنها بيانات. غير أن هذه الآفة ما تزال تطال ما يتراوح بين واحد إلى ثلاثة من أصل كل عشرة أشخاص في كل من العراق وموريتانيا والسودان واليمن؛ وليرتفع هذا العدد في الصومال إلى أكثر من سبعة من أصل كل عشرة أشخاص.



### النقص في التغذية: التقدم بين عام 1990 و 2000



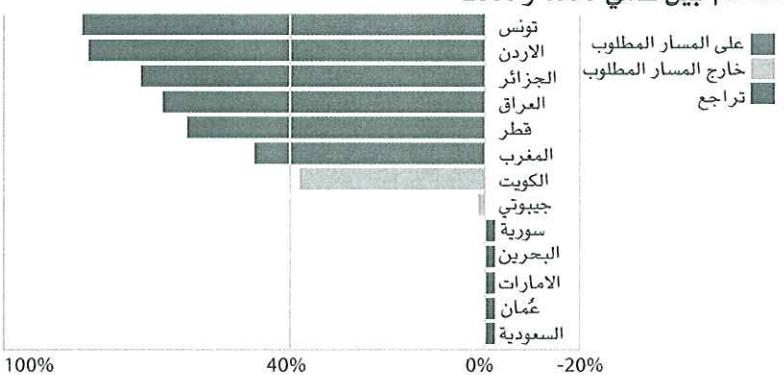
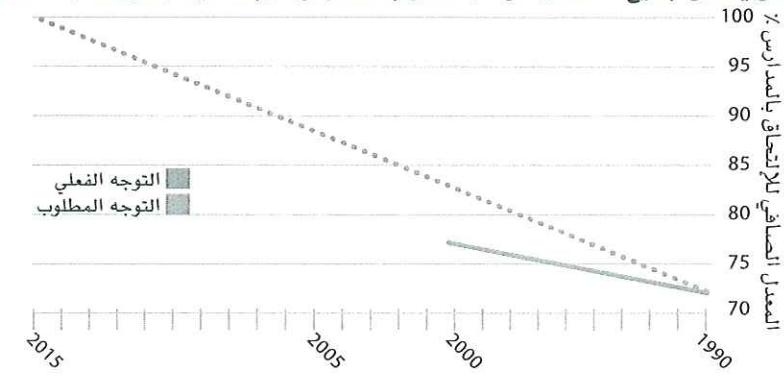
### الجوع (نقص التغذية) قضية أساسية جداً في أربعة بلدان عربية



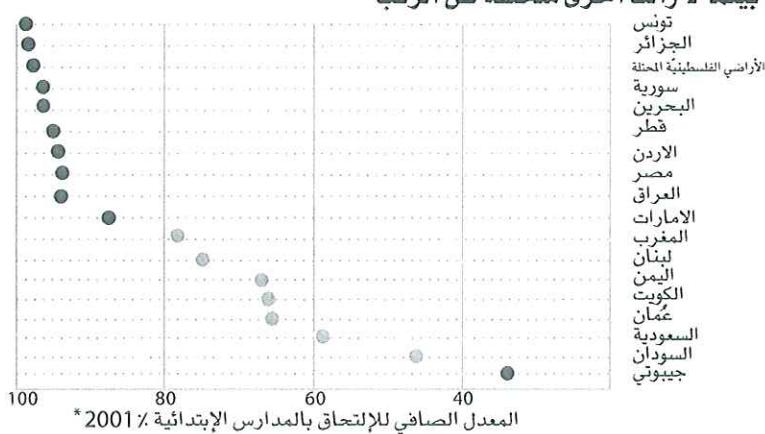
# تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

**(الغاية:** مع حلول العام 2015، ضمان تمكين الأطفال، فتيانًا و فتيات على حد سواء، وفي كل مكان، من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية.

لن يتمكن جميع الأطفال من الالتحاق بالمدارس الابتدائية بحلول عام 2015



تمتّع بعض البلدان العربية بمعدل مرتفع من الملتحقين بالمدارس بينما لا زالت أخرى متخلّفة عن الركب



لم يكن التقدّم الذي تحقق خلال التسعينيات ثابتاً وكافياً لضمان الوصول إلى الغاية المرجوة من هذا الهدف التنموي للألفية. ففي الوقت الذي كانت فيه ستة بلدان من أصل ثلاثة عشر توفرت حولها البيانات على المسار الصحيح للوصول إلى هذه الغاية بحلول عام 2015، انخفضت فعلياً نسب الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية في خمسة بلدان عربية أخرى.

تُعتبر معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية في المنطقة العربية، منخفضة نسبياً بمعدلات تراوحت حول الـ 80 بالمائة. إلا أن المنطقة تحتوي العديد من قصص النجاح في هذا المجال، كما هو الحال في كل من العراق والأردن وقطر، والتي جاوزت هذه المعدلات فيها الـ 90 بالمائة. كما وحقق كل من المغرب والكويت تقدماً كبيراً، على الرغم من المعدلات المنخفضة في البداية. أما في الجزائر وتونس، فإن التقدّم السريع الذي أحرزهتا، مبتدئتين من معدلات التحاق مرتفعة أصلاً، يعني أن تحقيق الغاية المتعلقة بالتعليم فيما هو في متناول اليد.

كانت نسب التسرب من المدارس منخفضة نسبياً في المنطقة العربية: إذ يكمل حوالي تسعة من أصل كل عشرة تلاميذ ملتحقين بالمرحلة الابتدائية دراستهم حتى الصف الخامس على الأقل. وتحقق ستة بلدان عربية تحسناً ملحوظاً خلال التسعينيات ليتمكن 95 بالمائة من أطفالها الملتحقين بالمدارس الابتدائية حالياً من الوصول إلى الصف الخامس. بالمقابل، يصل أقل من ثمانية من أصل كل عشرة أطفال في المرحلة الابتدائية إلى هذا المستوى في كل من جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والمغرب. وعلى وجه الخصوص، تكافح موريتانيا والسودان، للتخلص من الآثار السلبية لعقد من التراجع وتناقص الفعالية في هذا المضمار.



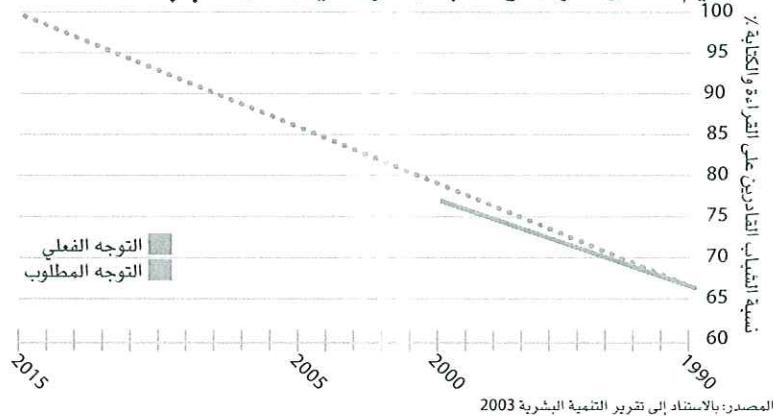
UNICEF/PHOTOGRAPH BY NICOLE TORONTO

تتقدّم المنطقة العربية ببطء نحو تحقيق تعلم القراءة والكتابة الشامل (محو الأمية) لدى الشباب المترادحة أعمارهم بين 15 و 24 عاماً. فبدأ بمتوسط لمعدلات القراءة والكتابة بين الشباب بلغ 67 بالمائة في عام 1990، لم ترتفع هذه المعدلات على صعيد المنطقة العربية في العام 2000 إلا إلى ما نسبته 77 بالمائة فقط. وفي حين أنه من المحتمل أن يتمكّن إثنا عشر بلدًا من أصل عشرين من تحقيق التعليم الشامل للشباب بحلول عام 2015، فإن ثمانية بلدان أخرى تتقدّم بوتيرة أبطأ - علماً بأنها تضم بعض أكثر البلدان العربية كثافة بالسكان. إن الأمر يتطلّب بذل المزيد من الجهد في كل من مصر والعراق والمغرب واليمن، وفي كل من جزر القمر وموريتانيا بشكل خاص حيث يعمق التقدّم البطيء الانخفاض الأصلي في معدلات القادرين على القراءة والكتابة.

يعد محو الأمية في الأرياف أولوية في العديد من البلدان العربية. ففي كل من الجزائر والمغرب وتونس، تبلغ نسبة الأميين من المراهقين في الريف ضعيفي ما هي عليه في المناطق الحضرية.

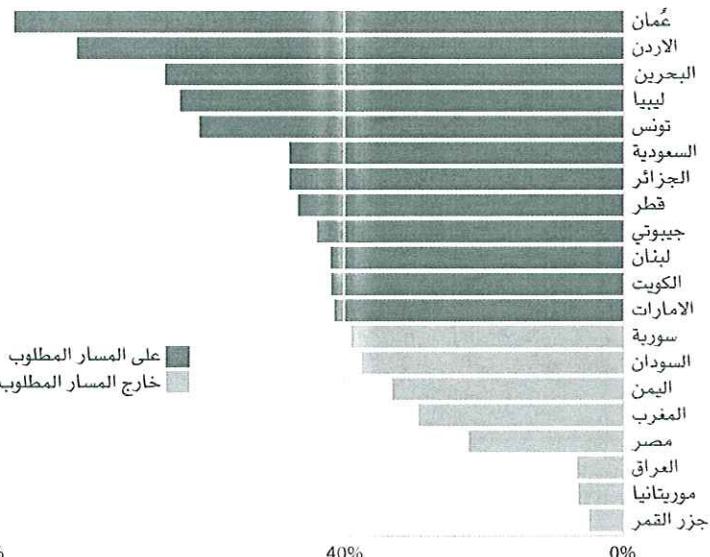
تبُرِز المعلومات المتوفرة العديدة من الناقصات. فبعض البلدان، سجلت معدلات عالية للقراءة والكتابة بين الشباب، في حين كانت معدلات الالتحاق في المدارس لديها منخفضة نسبياً. بالمقابل كانت معدلات الالتحاق بالمدارس عالية في بعض البلدان الأخرى، في حين كانت معدلات الأمية بين الشباب لديها أيضاً مرتفعة. إن هذه الأمور تستدعي المزيد من الاستثمار لتوفير إحصائيات أفضل حول أنماط التوجّه والتقدّم نحو الأهداف التنموية للألفية.

### المنطقة العربية تتقدّم نحو تحقيق التعليم الشامل للقراءة والكتابة (محو الأمية) لدى الشباب



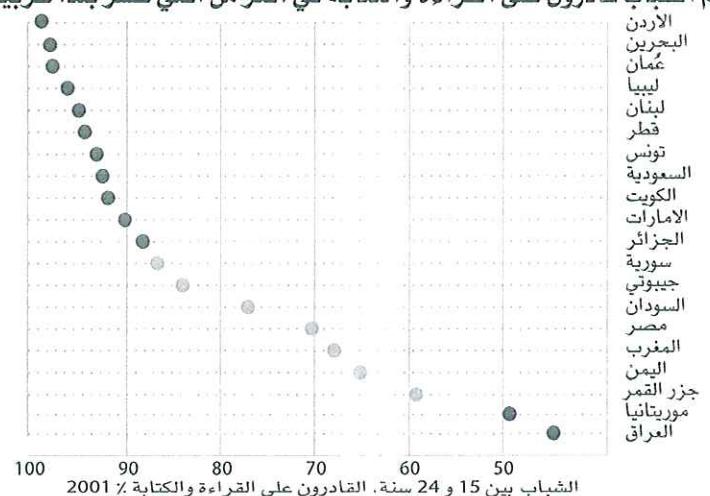
المصدر: باستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

### التعليم الشامل للقراءة والكتابة (محو الأمية) لدى الشباب، التقدّم بين عامي 1990 و 2000

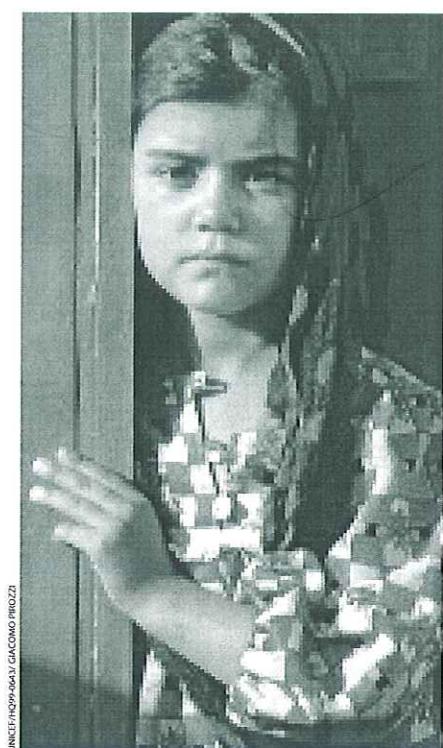


المصدر: باستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

### معظم الشباب قادرٌ على القراءة والكتابة في أكثر من أثني عشر بلدًا عربيًّا



المصدر: باستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003



UNICEF/PARAGAN/GIACOMO PROZzi

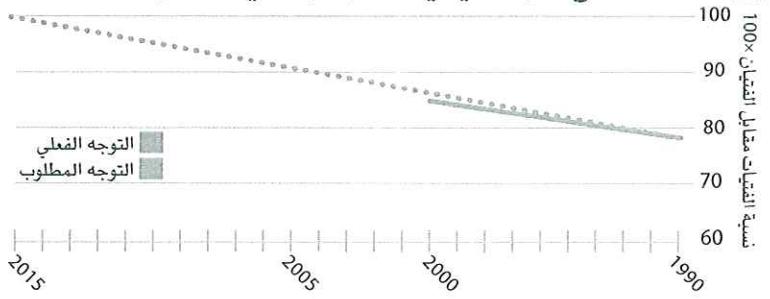
## تعزيز المساواة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي وتمكين المرأة

**الغاية:**  
إزالة التفرقة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الإبتدائي والثانوي، ويفضلي أن يتم ذلك مع حلول عام 2005 وفي جميع مراحل التعليم، مع حلول العام 2015 كحد أقصى.

مع أن المنطقة العربية قد لا تدرك هذه الغاية بحلول العام 2005، إلا أنه من المرجح أن تتمكن المنطقة من ذلك بحلول العام 2015 بفضل التناقض المطرد في التفرقة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الإبتدائي والثانوي.

على الرغم من ذلك ، يبقى الوصول إلى المساواة بين الجنسين / النوع الاجتماعي في المرحلة التعليمية العليا تحدياً قائماً، حيث يقتصر عدد الطلاب من الإناث في هذا المستوى على سبع مقابل كل عشرة ذكور. كما وتتفاوت إمكانية تحقيق المساواة بين الجنسين / النوع الاجتماعي على صعيد التعليم الإبتدائي من بلد عربي إلى آخر. ففي الوقت الذي ستتمكن فيه تسعة بلدان عربية تقدمهم ليبيا وموريتانيا من تحقيق هذا الهدف، يتعين على سبعة بلدان أخرى أن تزيد من وتيرة تقدمها، إضافة إلى أنه يتعين على بلدان آخرين العمل على عكس الإتجاهات التراجعية لديها في هذا المجال. وفي حين توشك بعض البلدان العربية على تحقيق المساواة الكاملة، كما هو الحال في الكويت والبحرين ولibia والأراضي الفلسطينية المحتلة، تقتصر نسبة الفتيات الملتحقات بالمرحلة الإبتدائية على أقل من ثمان بنات لكل عشرة أولاد في كلٍ من جيبوتي والعراق واليمن.

المنطقة العربية على المسار المطلوب لتحقيق المساواة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي في التعليم الإبتدائي والثانوي



المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

تباعد هذه الاتجاهات الإيجابية بشكل واسع في المراحلتين الثانوية والعليا. ففي الوقت الذي لا يتجاوز عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الثانوية الثمانى لكل عشرة صبيان في جزر القمر والعراق والمغرب واليمن، نرى أن عددهن يتجاوز عدد الصبيان الملتحقين بهذه المرحلة في كل من جيبوتي ولبنان والسودان. وفي حين لا يصل عدد النساء الملتحقات بالمرحلة التعليمية العليا إلى ثلاثة نساء لكل عشرة رجال في كل من موريتانيا واليمن، يزيد عدد الإناث الملتحقات بالجامعات عن عدد الذكور في كل من البحرين وكويت وقطر.

### القدرة على القراءة والكتابة

تعاني النساء في البلدان العربية من الأمية بصورة غير متكافئة مقارنة مع الرجال، حيث تشكل النساء الأميات - وأغلبهن من المناطق الريفية - ثلثي المجموع الإجمالي للأميين من الراشدين.

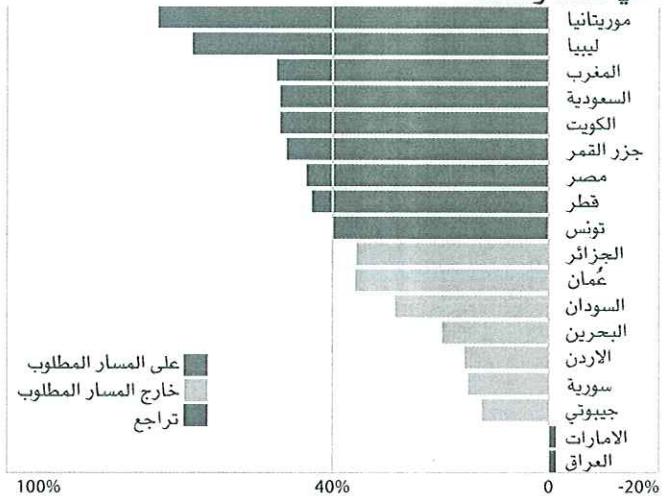
في المقابل، فقد حققت الجهد المتضادرة للوصول إلى المساواة بين الجنسين / النوع الاجتماعي على صعيد تعليم القراءة والكتابة لجيل الشباب نتائجها المرجوة. فالمنطقة العربية ككل، هي على المسار المطلوب لتحقيق هذه الغاية بحلول عام 2015 حيث ارتفعت نسب الإناث قادرات على القراءة والكتابة إلى الذكور - بين البالغين صغار السن والذين هم في سن المراهقة - من 71 بالمائة في عام 1990 لتصل إلى 83 بالمائة في عام 2001. وتشير البيانات إلى أن خمسة بلدان عربية قد تمكنت من تحقيق هذه الغاية، والتي أن عشرة بلدان أخرى تمتلك فرصة جيدة لذلك إن هي استمرت في تحقيق أنماط التوجه الأخيرة. أما البلدان المتخلفة عن الترك فتضتم كلاً من جزر القمر والعراق وموريتانيا واليمن.

### تمكين المرأة

لا تزال نسبة حصة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي متواضعة في البلدان العربية حيث لم تتجاوز هذه النسبة 30 بالمائة في أي من البلدان العربية، لا بل إنها لا تتجاوز 20 بالمائة في أغلب الحالات. ففي كل من الجزائر والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تقل نسبة مشاركة النساء في هذا المجال عن 15 بالمائة، وليهبط إلى 7 بالمائة في اليمن. وتزايد ببطء عدد النساء العاملات في الأعمال غير الزراعية خلال التسعينيات، فالعديد من الدول العربية لم يحقق تقدماً، علاوة على أن بعضها سجل تراجعاً كما هو الحال في كل من المغرب والسعودية.

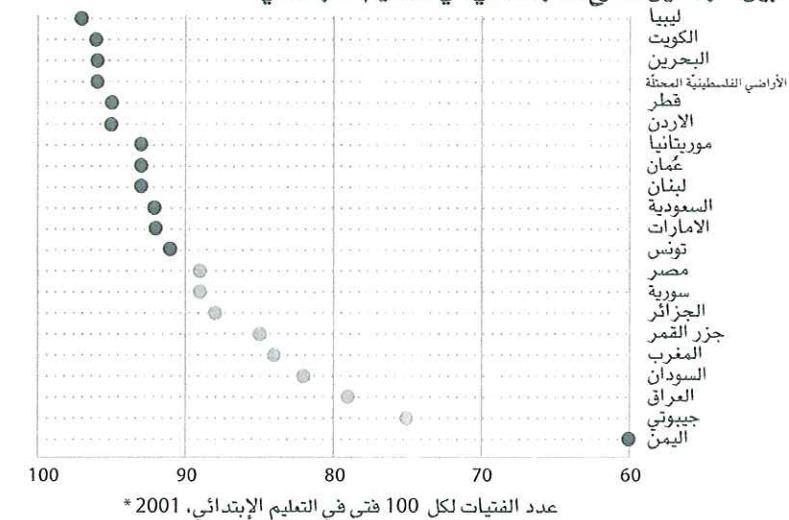
وتستمر محاولات تحقيق المساواة بين الجنسين / النوع الاجتماعي في القصور عن تحقيق الغايات المرجوة في ميادين الهيئات التشريعية. ففي مجتمع المنطقة العربية، لا تشغل النساء سوى نسبة قليلة من المقاعد النيابية (حوالى 5 بالمائة)؛ علماً بأن هذه النسبة لم تتجاوز الـ 12 بالمائة في أيٍ من البرلمانات العربية في عام 2003.

**المساواة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي: التقديم بين عامي 1990 و 2000**



المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

**يوشك العديد من البلدان العربية على تحقيق المساواة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي**



المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003  
(2001-2000\*)



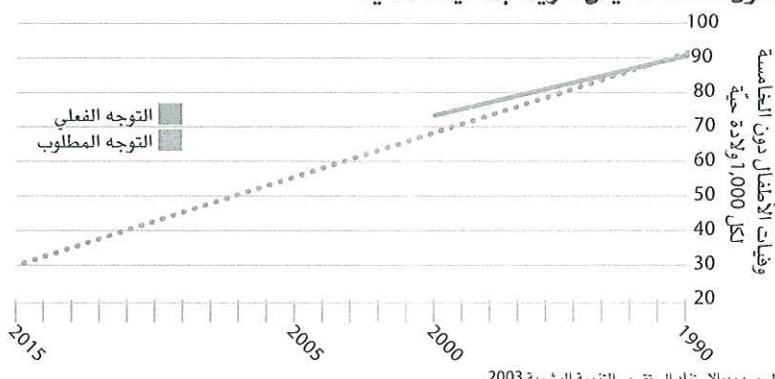
UNICEF/NYHQ2009-0597 / NICOLE TUTOURIAN

## خفض نسبة وفيات الأطفال

الغاية: خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين  
بين عامي 1990 و 2015.

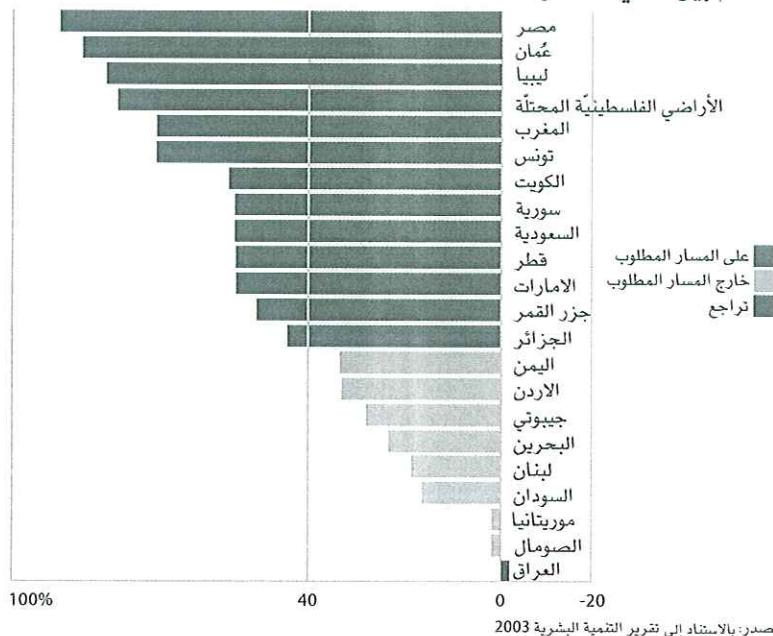
كانت وثيرة تقدم المنطقة العربية نحو تقليص نسب وفيات الأطفال دون الخامسة غير كافية لتحقيق هذه الغاية بحلول عام 2015. ففي حين شهد العراق تراجعاً في هذا المجال، شهد كل من جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان ركوداً أو تقدماً بطيئاً، مما أدى إلىبقاء نسب الوفيات مرتفعة حيث يموت أكثر من عشر الأطفال في هذه البلدان قبل عيد ميلادهم الخامس. كما وأن التحسن البطيء جداً في هذا المجال في كل من الأردن واليمن يعني أنه من غير المحتمل أن يتمكن هذان البلدان من تحقيق هذه الغاية من «الأهداف التنمية للألفية».

التقدم باتجاه خفض نسبة الوفيات بين الأطفال دون الخامسة ليس سريعاً بما فيه الكفاية



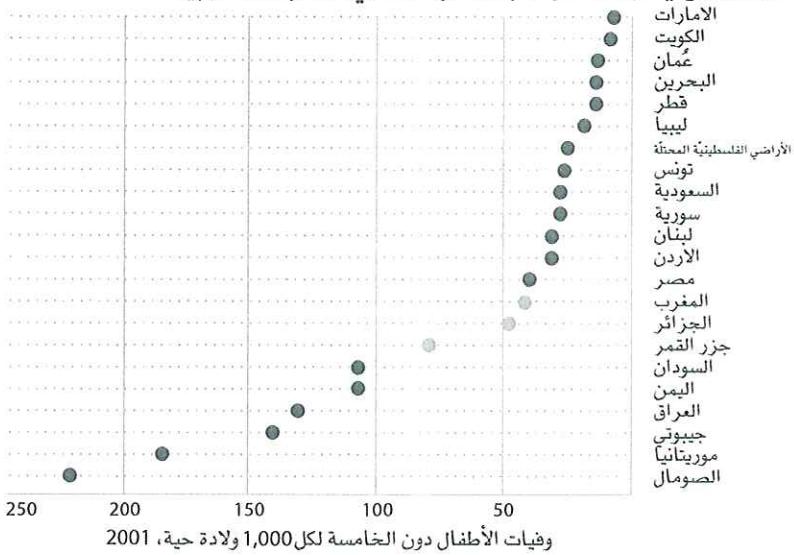
المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

### وفيات الأطفال دون الخامسة ، التقدم بين عامي 1990 و 2000



المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

### معدلات وفيات الأطفال لا زالت مرتفعة في ستة بلدان عربية



وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1,000 ولادة حية، 2001

المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

في المقابل، تقدمت بعض البلدان العربية الأخرى؛ حيث من المتوقع أن يتمكن ثلاثة عشر بلداً من تحقيق هذا الهدف بحلول عام 2015. فعلى سبيل المثال، وبفضل الجهد المتضافرة، استطاعت كل من جزر القمر ومصر والمغرب خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة لديها من معدلاتها المرتفعة في عام 1990 إلى ما بين أربعين وثمانين حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية مع حلول العام 2001؛ كما وحققت كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان والبحرين وقطر وليبية والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس بعض أكثر المستويات انخفاضاً في وفيات الأطفال في المنطقة.

وتقدمت المنطقة العربية في مجال تحصين وتطعيم الأطفال الرضع ضد الحصبة ، حيث زادت نسبة التطعيم من 77 بالمائة في عام 1990 لتصل إلى 84 بالمائة في عام 2001. وسجل العديد من الدول العربية ، بما فيها لبنان والبحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وعمان وال سعودية والإمارات العربية المتحدة، تقدماً كبيراً في هذا المجال بمعدلات تغطية تجاوزت الـ 90 بالمائة. بالمقابل، ما زال كل من الصومال وجيبوتي والسودان بحاجة إلى جهود إضافية في هذا المجال.

# تحسين الصحة الانجابية (صحة الأمهات)

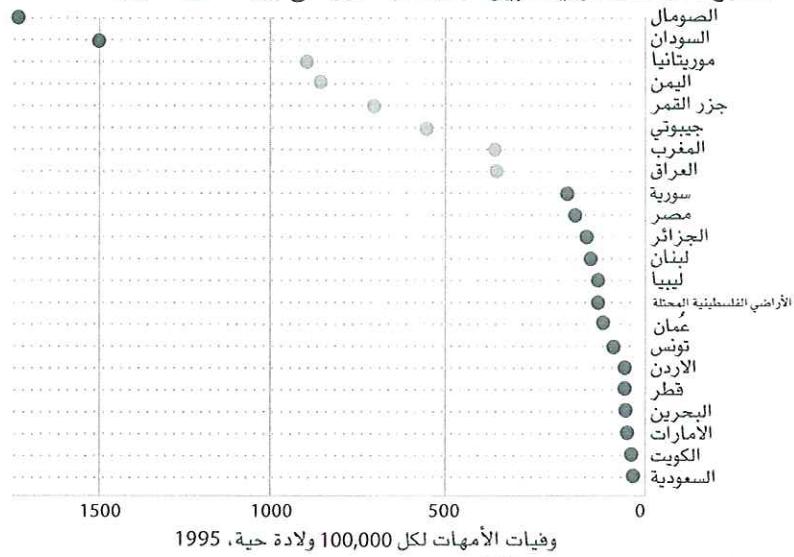
(الغاية،) حفص نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أربع، بين عامي 1990 و 2015

ليس هنالك بيانات موثوقة تمكن من القباس الدقيق في المجال الهام لصحة الأمهات. فمن خلال الإحصاءات المتوفرة، يتبيّن أن هناك تفاوتاً كبيراً في معدل الوفيات بين الأمهات في المنطقة العربية يتراوح بين أقل من 50 وفاة لكل 100,000 ولادة حية في كل من البحرين والأردن والكويت وقطر وال سعودية والإمارات العربية المتحدة، وأكثر من 800 وفاة في موريتانيا والصومال والسودان واليمن.

تراجع في العادة نسبة الوفيات بين الأمهات عندما يحضر عملية الولادة - وهو الوقت الذي يمكن فيه التعامل مع أي طارئ بأقصى فعالية ممكنة - أخصائيو صحة متخصصون. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ مؤخراً في هذا المجال، فيما يزال أكثر من ثلث النساء الحوامل في كل من جزر القمر ومصر وموريتانيا والمغرب والصومال واليمن، يخضعن لعملية الولادة دون أي دعم مختص. في المقابل، يشرف أخصائيو صحة متخصصون على ما يزيد عن 95 بالمائة من حالات الولادة في كل من البحرين والكويت والأردن والإمارات العربية المتحدة.

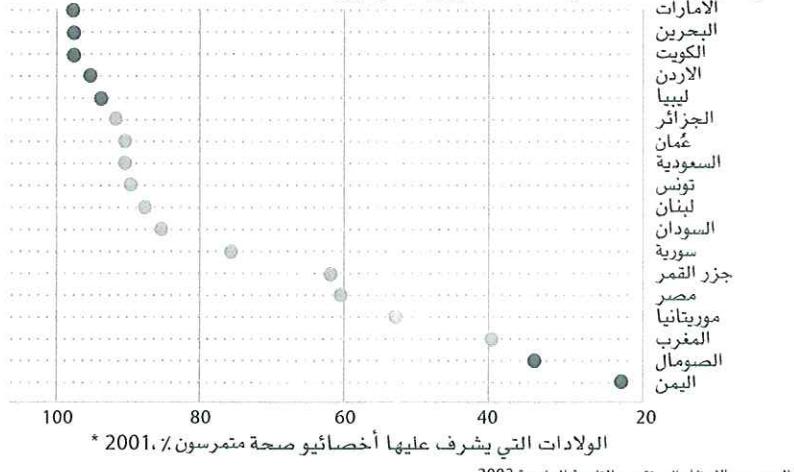
وعلى الرغم من أنَّ معدل الوفيات بين الأمهات يُعدَّ تقليدياً أحد أصعب المؤشرات الاجتماعية في القباس، إلا أنه من الواضح أنَّ المنطقة العربية بحاجة إلى المزيد من الجهود لتحسين جمع وتوفير مثل هذه البيانات. إن توفير مثل هذه البيانات قد يلقي الضوء مثلاً، على سبب استمرار بعض الدول - كما هو الحال في السودان - في المعاناة من نسب مرتفعة في الوفيات بين الأمهات، على الرغم من ارتفاع نسب الولادات التي يحضرها أخصائيون. والعكس صحيح.

تضفاوت معدلات الوفيات بين الأمهات بشكل واسع بين الدول العربية



المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

لا تتمكن نساء في بعض البلدان العربية من الولادة تحت اشراف أخصائيين متخصصين



المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003  
(2001-1995\*)



مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية /  
متلازمة نقص المناعة المكتسب  
(الإيدز/السيدا) وأمراض أخرى

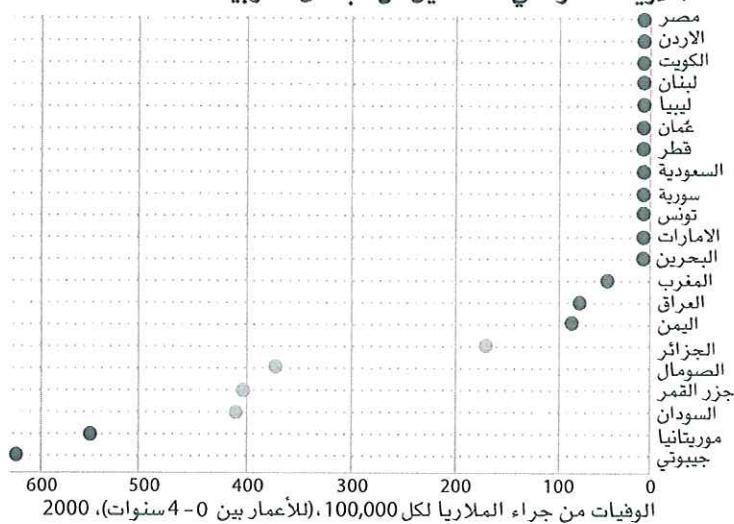
إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)  
بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس انتشاره.

إن المعلومات حول الإيدز والأمراض الأخرى المنتقلة جنسياً في الدول العربية، هي معلومات متباينة وغير كافية. إلا أنه ، ووفقاً للبيانات المتوفرة، فقد تم تسجيل ما يزيد عن نصف مليون حالة إيدز في الدول العربية منذ الثمانينيات. وتشكل النساء من جميع فئات الأعمار نسبة 55 بالمائة من هذه الحالات، في حين تشكل الشابات المراهقات أعمارهن بين 15 و29 عاماً نسبة 45 بالمائة منها .

إن العدد القليل نسبياً من حالات الإيدز المسجلة يجب أن يشجع على إتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية والوقائية، حيث أنه سيكون من المؤسف الإعتماد على هذه النسب القليلة لتبرير الصمت أو التسلیم بالأمر. هذا مع العلم بأن حملات التوعية العامة، المترافقه مع كشف حالات المرض ومحالات العلاجية، تعد من الوسائل الأنجع لتحقيق نتائج ذات ديمومة في هذا المجال.

ارتفاع حدوث الملاريا والأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس حدوثها.

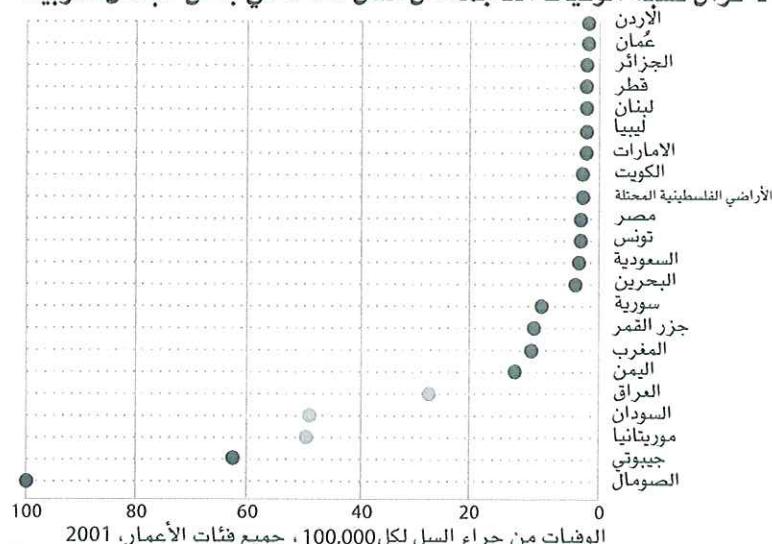
لا زالت المalaria منتشرة في عدد قليل من البلدان العربية



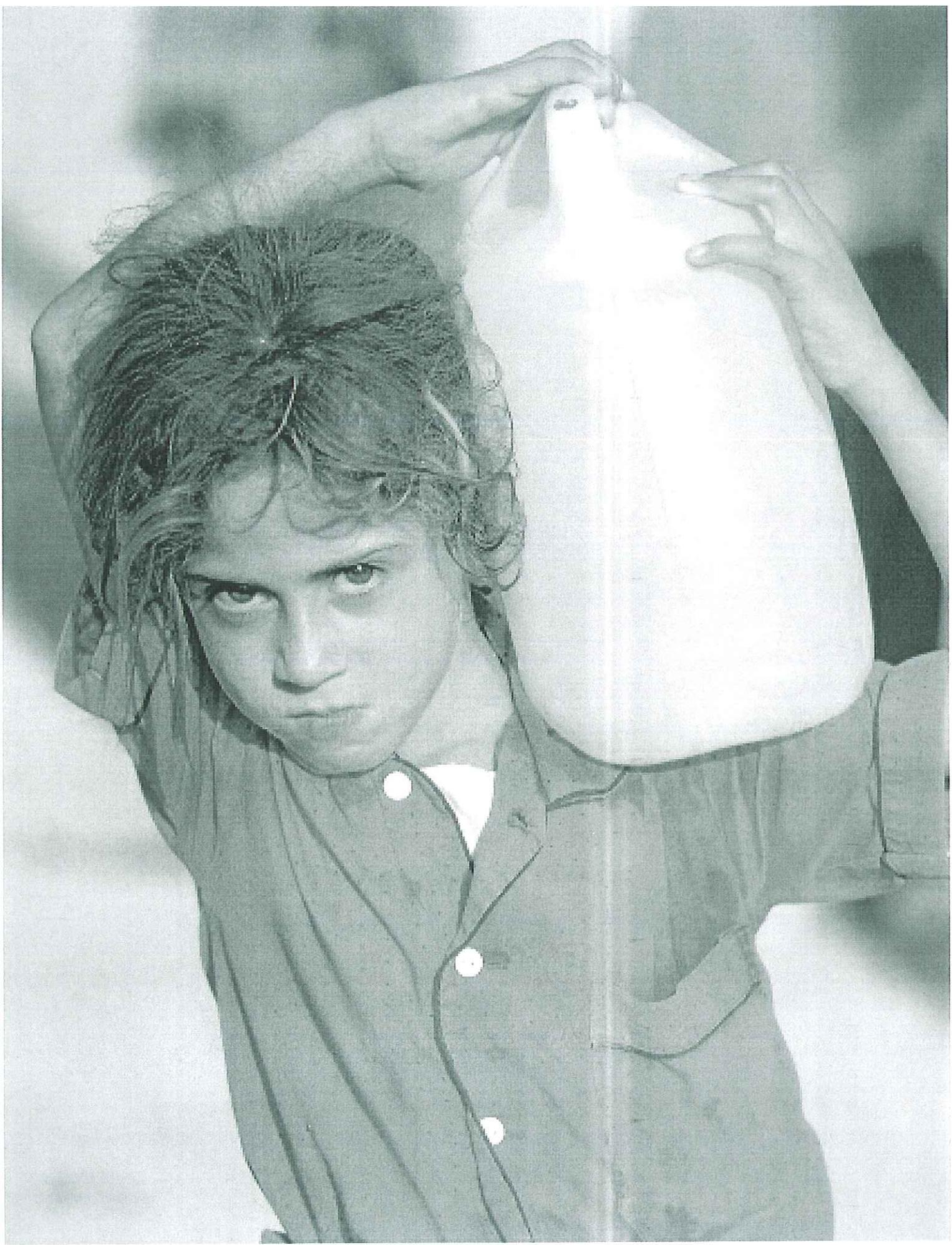
لا يُعدّ وباء الملاريا من المشكلات الكبرى في معظم البلدان العربية، على الرغم من انه ما زال كذلك في بعضها؛ فأعداد حالات الوفاة لدى الأطفال من جراء هذا المرض ما زالت مرتفعة نسبياً في كل من جزر القمر والصومال والسودان؛ والوضع بعد أسوأ في كل من جيبوتي ومهوريتانيا.

كما أن معدلات الوفيات المرتبطة بمرض السل تُعد محدودة في معظم البلدان العربية، على الرغم من أن معدل انتشاره في بعضها يزيد عن متوسط المعدلات في الدول النامية. هذا مع العلم، بأن أكثر الدول العربية معاناة هي كل من جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان. وتنطوي جميع هذه البلدان جهوداً أكثر تركيزاً وحملات توعية ضد داء السل. فنفي الصومال على سبيل المثال، لا يتم اكتشاف سوى ثلث الحالات، ولن يتم شفاء حوالي ثمانٍ من أصل كل عشر منها لحسن الحظ؛ كما يشمل برنامج مكافحة السل في جيبوتي حوالي اثنين من كل ثلاثة حالات، ولكن لا يتم شفاء سوى سنت من أصل كل عشر منها.

**الإثنى عشر نسخة الهفاف الناجمة عن المسا مقلقة في بعض البلدان العربية**



الكتاب المقدس - ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة العربية





UNICEF/POL0494/SHEHZAD NOORANI

## ضمان الاستدامة البيئية

النهاية:  
دمج التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه  
في خسارة الموارد البيئية

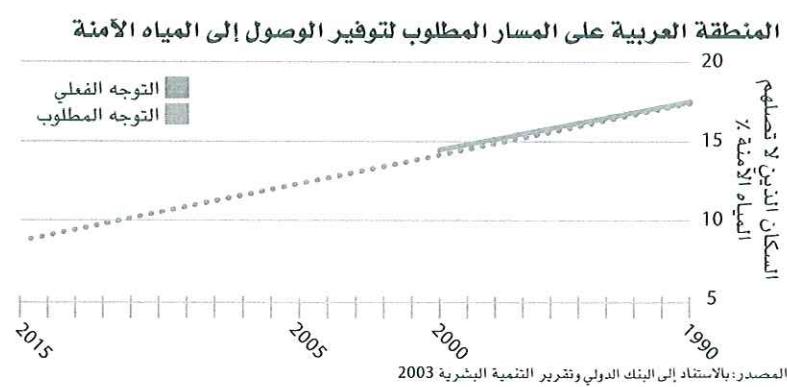
على الرغم من هشاشة الأوضاع البيئية في معظم أرجاء المنطقة العربية، فقد تبنت خمس دول عربية فقط استراتيجيات لحماية البيئة، ولا تتجاوز نسبة الأراضي المخصصة لحماية التنوع الأحيائي إلى 5 بالمائة من المساحة الإجمالية في معظم البلدان العربية.

إن غطاء الغابات في البلدان العربية، ولا عجب، محدود للغاية. ففي الحد الأدنى، تكسو الغابات ما يقل عن الواحد بالمائة من إجمالي المساحة، كما في كل من الجزائر وقطر وال السعودية واليمن، وتكتسوا في حدتها الأعلى ربع المساحة الإجمالية، كما هو الحال في السودان. وفي حين استطاعت كل من تونس والإمارات العربية المتحدة توسيع رقعة الغابات فيها خلال التسعينيات، يبقى الغطاء الغابي مهدداً بشكل عام، لا سيما في كل من جزر القمر والصومال والسودان.

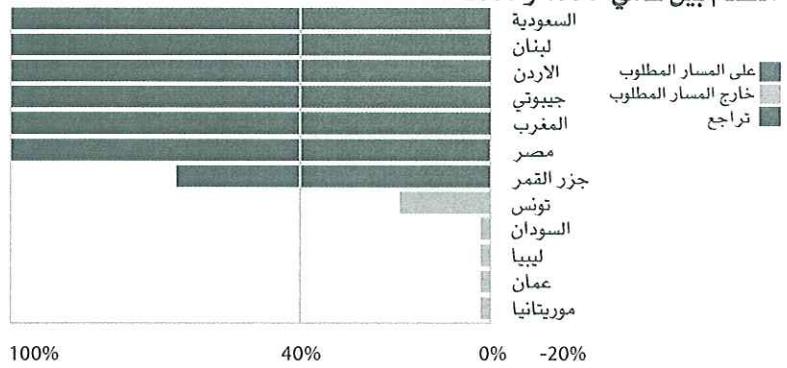
رغم تطور كفاءة الإقليم العربي بشكل عام في استخدام الطاقة خلال التسعينيات (مقاساً بإنتاج كل وحدة طاقة مستخدمة)، فقد شهدت كل من المغرب وعمان وال سعودية والإمارات العربية المتحدة تراجعاً في هذا المضمار. لقد أسفر النمو الاقتصادي عن زيادة معدلات إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون مما أثر سلباً على نوعية الهواء، علماً بأن هذه الزيادة في معدلات انبعاث الغازات (المعدل/الفرد) كانت مأساوية في قطر على وجه الخصوص.

لكن المشجع هو انخفاض معدلات الغازات المستترفة لطبقة الأوزون (الكلوروفلوروكاربونات) في معظم البلدان العربية، على الرغم من ارتفاع هذه المعدلات في ثلاثة دول، حيث شهدت ليبيا التحدي الأكبر في هذا المجال.

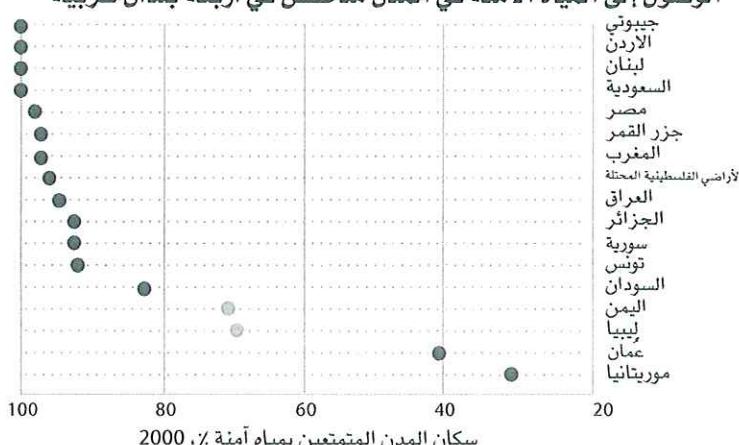
## الغاية: خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة الاستعمال إلى النصف، بحلول العام 2015



### الوصول إلى المياه الآمنة في المناطق الحضرية: التقدم بين عامي 1990 و 2000



### الوصول إلى المياه الآمنة في المدن منخفض في أربعة بلدان عربية



تشير البيانات المتوفرة حول عدد محدود من البلدان العربية، أن المنطقة في وضع يؤهلها لتحقيق غاية تأمين الوصول إلى مياه الشرب الآمنة الإستعمال. فقد حقق كل من لبنان وجيبوتي تعطية كاملة في تأمين المياه في المناطق الريفية ، كما أن ثلاثة دول عربية أخرى - جزر القمر ومصر والسودان - تقدم بثبات نحو تحقيق ذلك بحلول عام 2015. بالمقابل، فإن أربعة بلدان عربية أخرى، بما فيها ليبها وموريتانيا وعمان وتونس، لا تقدم بالوتيرة المطلوبة لتحقيق الهدف أو أنها لم تحرز تقدماً يذكر، فيما سجل كل من المغرب والأردن تراجعاً في هذا المضمار.

لكن الصورة تتحسن بشكل ملحوظ في المناطق الحضرية من البلدان العربية. فمن بين إثنى عشر بلداً متوفراً عنه البيانات، حققت أربع دول تعطية كاملة - الأردن وجيبوتي ولبنان وال سعودية -، وتتقدم ثلاثة دول أخرى - مصر والمغرب وجزر القمر - على المسار المطلوب لتحقيق هذه الغاية بحلول عام 2015. في المقابل، لا تقدم خمس دول أخرى - ليبها وموريتانيا وعمان والسودان وتونس - بالوتيرة المطلوبة أو أنها لم تحرز تقدماً يذكر.

ورغم أن ثمانية من أصل كل عشرة أشخاص في مجمل البلدان العربية يستطيعون الوصول إلى مصادر مياه صالحة للاستعمال، إلا أن بعض المناطق ما زالت تواجه عجزاً كبيراً. ففي حين كانت نسبة سكان المدن القادرين على تأمين مياه نقاء هي إثنى عشر بلداً أكثر من 90 بالمائة، تتحفظ هذه النسبة بشكل كبير في كل من السودان وليبيا واليمن. وتواجه كل من موريتانيا وعمان المشاكل الأسوأ في هذا المضمار، حيث كان التقدم متواضعاً خلال التسعينيات، وحيث ما زال أكثر من نصف سكان المدن عاجزين عن التأمين المستدام لمياه آمنة الإستعمال.

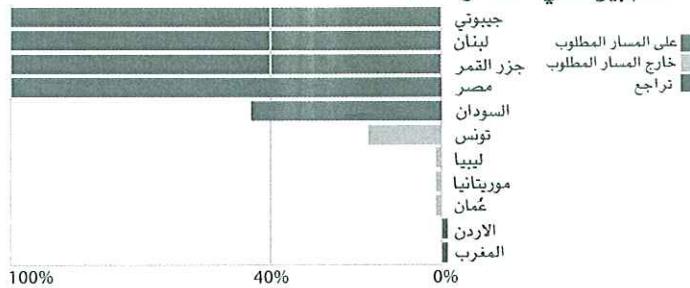
تنسخ الهُوَّة بين الدول العربية في المناطق الريفية، حيث ما زالت العجوزات الأكبر موجودة. ففي الوقت الذي تتوفّر فيه المياه الآمنة لكل فرد تقرّباً في أرياف كل من جيبوتي ولبنان ومصر وجزر القمر، نراها غير متوفّرة لمن تراوح نسبتهم بين 15 و40 بالمائة من سكان الريف في سبع دول، ولتتجاوز هذه النسبة الأربعين بالمائة في خمس دول عربية أخرى هي العراق و Moriّانيا والمغرب وعمان وتونس.

إن الاستمرار في التقدّم نحو الهدف المتعلق بتأمين المياه يمثل تحدياً هاماً في المنطقة العربية. فخمس عشرة دولة عربية على الأقل تستخدم مواردها المائية - سواء المتقدّدة منها أو غير المتقدّدة - فوق طاقتها. وتواجه ثمان دول عربية - البحرين والأردن والكويت ولبيبا وعمان وقطر وال سعودية والإمارات العربية المتقدّدة - عجزاً مائياً خطيراً على صعيد حصة الفرد.

وفيما تحوّل الدول الأكثر ثراءً، تعوض العجز باعتمادها حلاًّ مرتّفة الكلفة، كإنشاء محطّات تحلية المياه، فإن الدول الأفقر تستنزف فعلياً مصادرها المائية المحدودة. ورغم أن جميع شرائح المجتمع تتأثّر بشح المياه، إلا أن معاناة الفقراء هي الأشد لا سيما الريفيّين المعتمدين على الزراعة منهم.

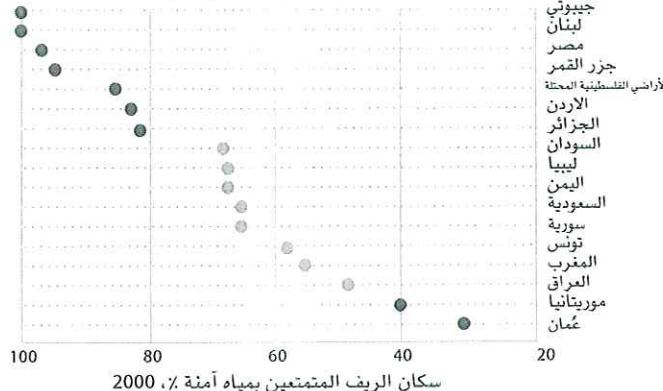
تزاد عملية رسم سياسات إدارة المصادر المائية تعقيداً بسبب النمو السكاني السريع، والتزايد المطرد في التحضر، وبسبب التحوّل في الأنماط المعيشية. وحيث أن الموارد المائية مشتركة في العادة بين عدة دول في المنطقة، فإن التعاون الإقليمي في هذا المجال يمكن أن يفضي إلى إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأمد.

**الوصول إلى المياه الآمنة في المناطق الريفية التقدّم بين عامي 1990 و 2000**



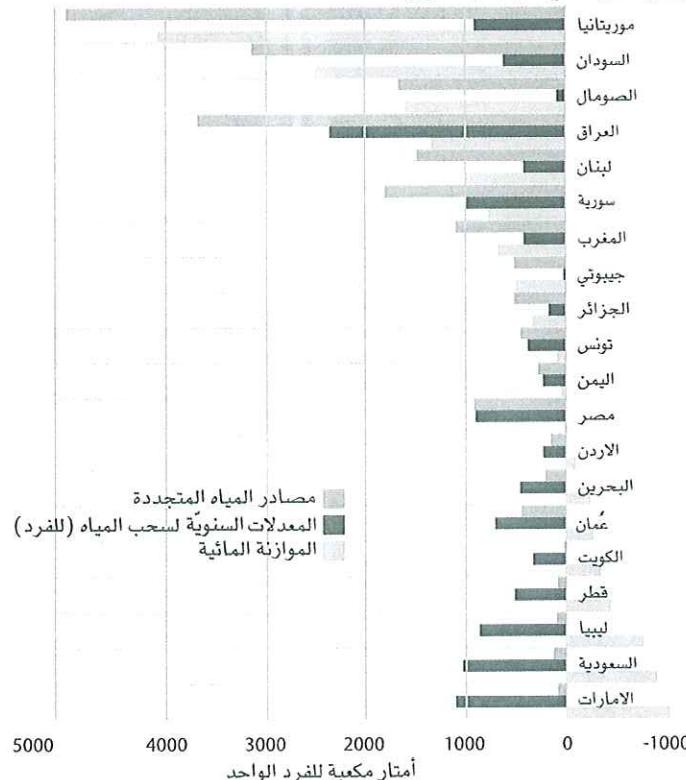
المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

**الحصول على المياه الآمنة محدود بشكل أكثر في الريف**



المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

**وضع المياه في البلدان العربية - 1995**



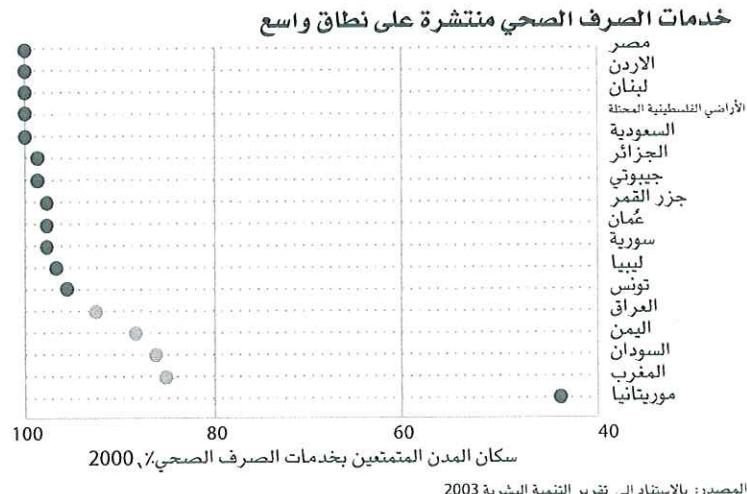
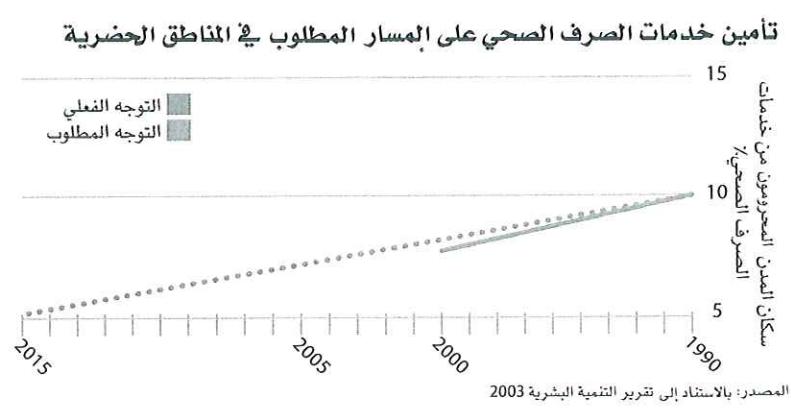
المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002



UNICEF/HQ94946/GIACOMO PIAZZI

**تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة)، بحلول العام 2020**

**الغاية:**



إن أحد المؤشرات ذات العلاقة بهذه الغاية يتمثل في نسبة السكان القادرين على الوصول إلى خدمات محسنة للصرف الصحي في المناطق الحضرية. بناءً على ذلك، يتبيّن أن تأمين خدمات الصرف الصحي الملائمة في المناطق الحضرية على مستوى المنطقة العربية مرتفع بنسبة تقريبية إجمالية تصل إلى حوالي 90 بالمائة، ولتصل هذه النسبة إلى أكثر من 98 بالمائة في عشرة بلدان منها. إلا أن خدمات الصرف الصحي، في أربعة من السبعة عشر بلداً التي تتوافر عنها معلومات كافية، ما زالت تحتاج إلى اهتمام إضافي. فأكثر من ثُمن سكان المدن في المغرب والسودان محرومون من هذه الخدمات، فيما كانت الحالة الأكثر إلحاحاً في موريتانيا حيث لم يتمتع أكثر من نصف السكان بخدمات الصرف الصحي في العام 2000.

# تطوير شراكة عالمية للتنمية

دعم برامج تخفيف وطأة الدين ، والزيادة السخية لالمساعدات الرسمية للتنمية  
للبلدان الملزمة بتحفيض الفقر

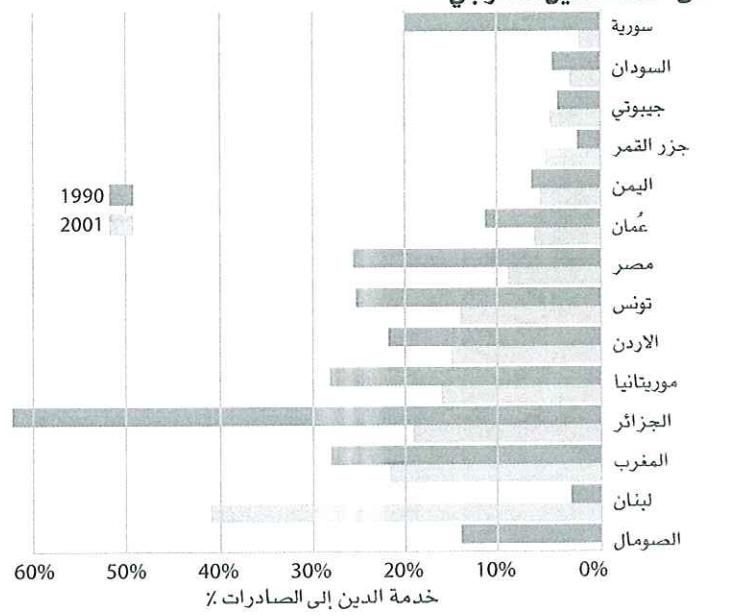
تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بكلفة معقولة، وذلك  
بالتعاون مع شركات الأدوية

تعظيم فوائد التقنيات الحديثة لاسيما تلك المتعلقة بمحالى المعلومات  
والاتصالات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص

يمكن الشراكة العالمية أن تسهم في تحسين  
حياة سكان البلاد العربية بشكل حاسم سواء  
عن طريق فتح قنوات باتجاه أسواق البلدان  
المتطورة، أو تقليص عبء الديون الخارجية، أو  
عن طريق عكس التدفق في المساعدات  
الرسمية من أجل التنمية، أو عن طريق تيسير  
الحصول على الأدوية الأساسية.

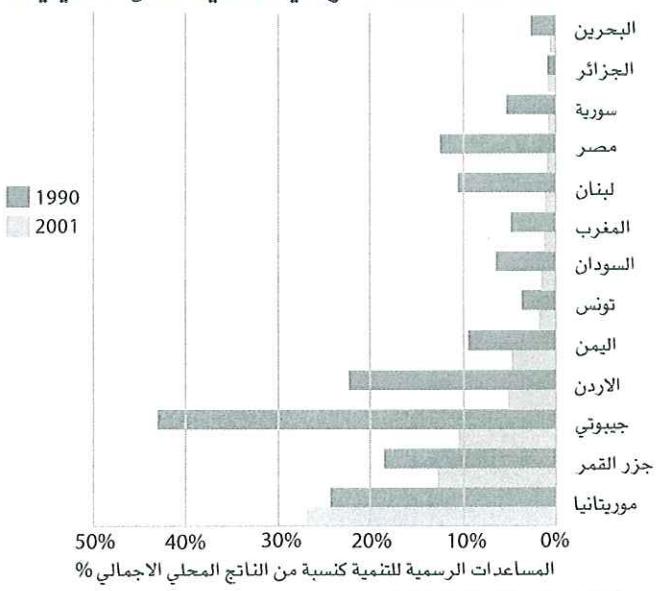
يبقى الدين عائقاً رئيساً أمام التنمية في بعض  
البلدان العربية. ففي لبنان، تستند خدمة  
الدين الخارجي ما يصل إلى أربعين بالمائة من  
عوائد التصدير، وتصل تلك النسبة إلى 20  
بالمائة في كل من الجزائر والمغرب، وإلى 15  
بالمائة في تونس والأردن. في المقابل، حصلت  
موريتانيا على تحفيض بمقدار 95 بالمائة  
لديها المترب لنادي باريس، حيث وصلت مع  
منتصف عام 2002 إلى نقطة الانتهاء بالنسبة  
للمبادرة الخاصة بالدول الفقيرة الرازحة تحت  
الوطأة الشديدة للدين. وإذا ما تمكنت البلدان  
العربية من إعادة تحويل دفعات تسديد الديون  
لمصلحة تحقيق الأهداف التنموية للألفية، فإنَّ  
ذلك سيؤدي إلى تحسن هام في مستقبلها  
التنموي المتوقع.

تحسن مقدرة معظم البلدان العربية  
على خدمة الدين الخارجي



المصدر:بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

### تناقص المساعدات الرسمية للتنمية خلال التسعينيات



ويُعد هبوط المساعدات الرسمية من أجل التنمية حجر عثرة آخر لاسيما بالنسبة للبلدان الأقل نمواً. فقد تدنى معدل هذه المساعدات على المستوى الإقليمي العربي من 3.6 بـ 0.8 بالمائة في عام 2001، حيث تراوحت نسبة هبوط هذا المعدل في اثنى عشر بلداً عربياً - من أصل ثلاثة عشر بلداً توفرت عنها البيانات - بين 25 و 94 بالمائة.

### توفر الدواء

تحسن بثبات إمكانية الوصول إلى الدواء والحصول عليه بسعر مناسب في البلدان العربية. وتشير البيانات المتوفرة حول عام 2001، أن أكثر من 95 بالمائة من السكان في ثمانية دول عربية، وأكثر من 80 بالمائة في سبع دول أخرى، استطاعوا الوصول إلى الأدوية الأساسية والحصول عليها بسعر مناسب. بالمقابل، يتمتع بذلك ما يتراوح بين 50 إلى 80 بالمائة فقط من سكان موريتانيا والمغرب وتونس واليمن، وما زال ثمن الدواء مرتفعاً جداً لأكثر من نصف السكان في الصومال والسودان.

### التواصل والاتصال

إجمالاً، تطور استخدام كل من الهاتف الثابت والنقل في المنطقة العربية خلال التسعينيات ، وإن كان هذا التطور بطيئاً في البلدان العربية الأقل نمواً. ففي الكويت وقطر يصل عدد المشتركين بخطوط الهاتف الثابت والنقل إلى أكثر من نصف السكان، ولترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 72 و 96 بالمائة في كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة على التوالي.

وعلى الرغم من الانتشار السريع للحاسوب الشخصي في البلدان المنتجة للنفط والبلدان متوسطة الدخل، إلا أن فرص معظم سكان المنطقة لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات تبقى قليلة. ففي تسع بلدان عربية على الأقل ، تقل نسبة استخدام الحاسوب عن 2 بالمائة، كما لا يزال استخدام شبكة الإنترنت محدوداً، حيث أنه يتوفر لأقل من 2 بالمائة من السكان في إثني عشر بلداً عربياً. ورغم أن المعدلات الأعلى في هذا المجال قد سُجّلت في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين، إلا أنها لا تشمل أكثر من ثلث السكان.

## **الأهداف التنموية للألفية، الأهداف والغايات والمؤشرات**

إطار من ثمانية أهداف و18 غاية و48 مؤشر لقياس التقدم نحو الأهداف التنموية للألفية تم تبنيه بالتوافق بين خبراء من سكرتارية الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي:

### **الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع الشاملين**

الغاية 1: خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً، إلى النصف بين عامي 1990 و2015 المؤشرات

- 1- نسبة السكان الذي يقل دخالهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم
- 2- نسبة فجوة الفقر (الحالات X عمق الفقر)
- 3- حصة أقل من ٥٥% من السكان من الاستهلاك الوطني

الغاية 2: خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و2015 المؤشرات

- 4- شروع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات
- 5- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية

### **الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل**

الغاية 3: مع حلول العام 2015، ضمان تمكين الأطفال في كل مكان، فتيانًاً وفتيات على حد سواء، من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية المؤشرات

- 6- صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي
- 7- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس
- 8- معدل الإمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً

### **الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين / النوع الاجتماعي وتمكين المرأة**

الغاية 4: إزالة التفرقة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يتم مع حلول عام 2005 وفي جميع مراحل التعليم مع حلول العام 2015 كحد أقصى المؤشرات

- 9- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعلمي
- 10- نسبة النساء إلى الرجال من يملكون بالقراءة والكتابة لمن هم بين سن 15 و24
- 11- حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي
- 12- نسبة المقاعد التي تحملها النساء في البرلمانات الوطنية

### **الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال**

الغاية 5: خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين، بين عامي 1990 و2015 المؤشرات

- 13- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
- 14- معدل وفيات الرضع
- 15- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة

### **الهدف الخامس: تحسين الصحة المفجارية (صحة الأمهات)**

الغاية 6: خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلثة أربع بين عامي 1990 و2015 المؤشرات

- 16- معدل وفيات الأمهات/النفاس
- 17- نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائي الصحة ذوي المهارة

### **الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيديا) والمalaria والأمراض الأخرى.**

الغاية 7: إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس انتشاره المؤشرات

- 18- مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً
- 19- معدل انتشار استخدام الواقي الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل
- 19-أ- نسبة استخدام الواقي الذكري عند آخر ممارسة جنسية خطيرة
- 19-ب- نسبة السكان بين سن 15 و24 الذين لديهم معرفة شاملة صحيحة بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز
- 20- نسبة حضور التلاميذ الأيتام بين سن 10-14 للدراسة، إلى نسبة حضور التلاميذ غير المبتعدين من نفس الفئة العمرية

الغاية 8: إيقاف حدوث المalaria والأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس حدوثها المؤشرات

- 21- مدى انتشار ومعدلات الوفيات المرتبطة بالمalaria
- 22- نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر المalaria والذين يستخدمون تدابير فعالة للوقاية منها وعلاجها
- 23- مدى انتشار ومعدلات الوفيات المرتبطة بالتدبر الرئوي/السل
- 24- نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (استراتيجية عالمية موصى بها للحد من مرض السل)

#### **الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية**

الغاية 9: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية

##### **المؤشرات**

- 25- نسبة مساحة الأراضي المنقطة بالغابات
- 26- نسبة الأراضي المعجمة لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي إلى إجمالي المساحة
- 27- الطاقة المستخدمة بما يعادل كيلو غرام واحد من الوقود لكل دولار - مقاساً بمعادل القوة الشرائية المتعادلة - من الناتج المحلي الإجمالي
- 28- اثباتات غاز ثاني أوكسيد الكربون للفرد واستهلاك غازات الكربون المسببة لنفاذ حلقة الأوزون (طن ODP)
- 29- نسبة السكان المستخدمين لوقود الصلب

الغاية 10: خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة الاستعمال والسكان غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي المستدام إلى النصف، بحلول العام 2015

##### **المؤشرات**

- 30- نسبة السكان في الحضر والريف الذين يمكنهم الوصول بصورة مستدامة إلى مصادر محسنة لمياه
- 31- نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين يتمتعون بالوصول إلى الخدمات المحسنة لصرف الصحي

الغاية 11: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن مائة مليون من القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة)، بحلول العام 2020

##### **المؤشرات**

- 32- نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على السكن المضمن

#### **الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية**

المؤشرات للغايات 15-12 موضوعة في قائمة تجتمعية

الغاية 12 : المزيد من التطوير لنظام تجاري ومحلي منفتح ومتعدد السلوك وغير تميزي.

يشمل ذلك الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيف الفقر على المستوى الوطني والدولي.

الغاية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نمواً. ويشمل ذلك على: تحرير التعرفات والجنسن لصادرات الدول الأقل نمواً ، ودعم برامج تخفيف الدين للدول الفقيرة الرازحة تحت الوطأة الشديدة للدين ، والقاء الدين الثنائي الرسمي ، والزيادة السخية لمساعدات الرسمية للتنمية للبلدان المتزمرة بتخفيف الفقر

الغاية 14: التعامل مع الاحتياجات الخاصة للدول المحاطة باليابسة والدول المكونة من الجزر الصغيرة من البلدان النامية (عبر برنامج العمل للتنمية المستدامة الخاص بالدول الجزئية الصغيرة النامية وعبر أحكام الدورة الثانية والعشرون لجمعية العامة )

الغاية 15: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال تدابير قطرية دولية لجعل المديونية قابلة للتحمل على الأمد الطويل بعض المؤشرات المذكورة تاليًا يتم رصدها بشكل منفصل للدول الأقل نمواً وأفريقياً والدول النامية المحاطة باليابسة والدول النامية المكونة من جزر صغيرة.

##### **المؤشرات**

المساعدات الرسمية للتنمية

33- صافي المساعدات الرسمية للتنمية (الإجمالية وللدول الأقل نمواً) ، كنسبة من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / لجنة مساعدات التنمية

34- نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / لجنة مساعدات التنمية القابلة للتخصيص القطاعي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي ، الخدمات الصحية الأساسية ، الغذاء ، المياه الآمنة ، الصرف الصحي)

35- نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية غير المقيدة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / لجنة مساعدات التنمية.

36- المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول المحاطة باليابسة إلى إجمالي دخلها القومي

37- المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول النامية المكونة من جزر صغيرة إلى إجمالي دخلها القومي النفاد إلى الأسواق:

38- نسبة واردات الدول المتقدمة (بالقيمة وباستثناء الأسلحة) من الدول النامية والأقل نمواً والتي تم إعفاؤها من الرسوم.

39- متوسط التعرفات المفروضة من قبل الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملايس من الدول النامية

40- تقدير الدعم الزراعي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي

41- نسبة المساعدات الرسمية للتنمية المنوحة لبناء القدرات التجارية دعم المديونية

42- إجمالي عدد الدول التي وصلت إلى نقطة إتخاذ القرار بالنسبة لمبادرة الدول الفقيرة الرازحة تحت الوطأة الشديدة للدين وعدد الدول التي وصلت إلى نقطة الانتهاء (إجمالي)

43- خفض الدين المتزمر به ضمن إطار مبادرة تخفيف وطأة الدين للدول الفقيرة الرازحة تحت وطأته الشديدة. (بالدول الأمريكية)

44- خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات

الغاية 16: تطوير وتطبيق خطط لإيجاد فرص عمل لائق ومنتج للشباب، وذلك بالتعاون مع الدول النامية المؤشرات

45- معدل البطالة لدى الفئة العمرية 24-15 سنة (الإجمالي ولكل جنس/نوع اجتماعي على حدة)

الغاية 17: تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بكلفة معقولة، وذلك بالتعاون مع شركات الأدوية

46- نسبة السكان الذين يمكنون من الحصول على الأدوية الأساسية بسعر مقدر عليه وبشكل مستدام

الغاية 18: تعليم فوائد التقنيات الحديثة، لاسيما تلك المتعلقة بمجالي المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص

47- عدد خطوط الهاتف الثابت والمتركتبين في الهاتف النقال لكل 100 فرد

48- عدد الحواسيب الشخصية المستعملة لكل 100 فرد ومستعمل الإنترنت لكل 100 من السكان

# لحة عن التقدم نحو الأهداف التنموية للألفية...

أحرزت الدول العربية تقدما ملحوظا على صعيد التنمية الإنسانية. فلقد ارتفعت معدلات الأعمار المتوقعة عند الميلاد ، وانخفضت معدلات الوفيات بين الأطفال والأمهات، وتراجعت معدلات الأممية، كما ويترافق عدد أكبر من الناس ب المياه الشرب الآمنة وبخدمات الصرف الصحي.

لكن وتيرة التغيير هذه تباطأت في التسعينيات. إن من أهم ما يرمي إليه تقرير «الأهداف التنموية للألفية» هذا، هو ضرورة استعادة الدول العربية لمعدلات تطورها السابقة، وتسرع معدلات تقدمها في مجال التنمية الإنسانية لتستطيع تحقيق «الأهداف التنموية للألفية» بحلول عام 2015. فمعظم الدول العربية لا يتقدم بشكل متكافئ نحو تحقيق هذه الغايات؛ حيث يتقدم بعضها بشكل جيد، في حين يتخلف البعض الآخر عن الركب. ومع إدراك الفروقات الواضحة بين الدول العربية على صعيد التنمية الإنسانية ، علاوة على الفروقات ضمن حدود الدولة الواحدة، وبأن الأرقام والمؤشرات الإقليمية التجميعية بالكاد تعكس الصورة العامة المعمقة؛ إلا أن النظر عن قرب إلى مستوى التقدم المحرز خلال العقد الماضي يمكن تلخيصه بالآتي:

من «الأهداف التنموية للألفية». في المقابل، تراوحت التغييرات في هذا المجال في تسعة دول عربية أخرى بين تغير سلبي أو تقدم شديد البطيء.

**تأمين المياه الآمنة في المناطق الحضرية:** حققت، أو تتقدم نحو تحقيق هذه الغاية، خمسة بلدان. بالمقابل، لا زالت خمسة بلدان عربية أخرى خارج المسار المطلوب.

**تأمين المياه الآمنة في المناطق الريفية:** حققت، أو تتقدم نحو تحقيق هذه الغاية، خمسة بلدان. بالمقابل، لا زالت ستة بلدان عربية أخرى خارج المسار المطلوب أو أنها سجلت تراجعا في هذا المضمار.

**تأمين خدمات صرف صحي ملائمة:** يتقدم ثلاث عشر بلداً عربياً على المسار المطلوب لتحقيق هذا الهدف في المناطق الحضرية بحلول العام 2015. بالمقابل، لم يتم تحقيق خطوات للتقدم في ثلاثة بلدان عربية أخرى.

**خفض الجوع (نقص التغذية) إلى النصف:** فيما حققت دولة عربية واحدة الغاية المنشودة، تحرز أربع دول عربية أخرى تقدما نحو ذلك. بالمقابل، تحتاج سبع دول عربية إلى تجاوز الاتجاهات السلبية، أو البطيئة، لفترة التسعينيات.

**تحقيق التعليم الابتدائي الشامل :** تتقدم ست دول نحو تحقيق هذه الغاية ، وإن بدرجات متفاوتة. بالمقابل، تشهد سبع دول عربية تراجعاً، أو أنها بالكاد تحرز تقدماً في هذا المضمار.

**تحقيق المساواة بين الجنسين / النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي :** أحرزت تسعة دول عربية تقدما سريعا في هذا المضمار. بالمقابل، تقدمت ببطء سبع دول أخرى، فيما تراجعت خلال التسعينيات دولتان عربيتان في هذا المجال.

**خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة:** تبذل ثلاث عشرة دولة عربية جهوداً طيبة كافية لتحقيق هذه الغاية

## التقدم باتجاه الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية : 1990 - 2000

البيانات غير متوفرة	خارج المسار المطلوب	على المسار المطلوب	الأهداف التنموية للألفية
10	7	5	خفض الجوع (نقص التغذية) إلى النصف
9	7	6	صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي
4	9	9	المساواة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي
0	9	13	وفيات الأطفال دون سن الخامسة
10	5	7	تأمين المياه الآمنة في المناطق الحضرية
11	6	5	تأمين المياه الآمنة في المناطق الريفية
6	3	13	الوصول إلى خدمات صرف صحي

المصدر: بالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية 2003

وبشكل عام يمكن تصنيف البلدان العربية في ثلاثة مجموعات متساوية في حجمها تقريبا: المجموعة الأولى منها على المسار المطلوب أو أنها متقدمة في تحقيق الغايات بحلول عام 2015 . والثانية خارج المسار المطلوب أو في حالة ركود أو تراجع ومن غير المتوقع أن تحقق الأهداف التنموية للألفية بدون جهود إضافية منسقة. أما المجموعة الثالثة فلا تتوفر عنها معلومات كافية أو موثوقة. ونحن لا نستطيع أن تكون راضين بخصوص المجموعة الأخيرة ، ذلك أن الوصول إلى الغايات المتفق عليها يتطلب خريطة واضحة. وإذا ما أريد تحقيق الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015 ، فإن الأمر يتطلب توفير إحصائيات وبيانات أفضل لتوثيق التقدم، ولحسد وتبعة الطاقات الإنسانية، ولتصميم سياسات إصلاحية محاذية للفقراء مبنية على الحقائق وليس على النظريات الاقتصادية فقط.



CREDIT

لا يزال بمقدور جميع الدول العربية تحقيق غايات «الأهداف التنموية للألفية» بحلول العام 2015. لكن الأمر يتطلب تبني الحكم والإدارة الصالحة، والسياسات الإصلاحية المحابية للفقراء ، والسعى لإدارة فعالة للموارد ، و اختيار ووضع أولويات واضحة للتنمية الإنسانية ، و مكافحة الإبعاد الاجتماعي ، وتوسيع الفرص الاقتصادية و فرص العمل ، والتعامل مع الفجوة بين سكان مناطق الريف والحضر ، وإشراك المرأة في صلب العملية التنموية وفي صناعة القرار، وحماية البيئة الهشة وإدارة الموارد المائية الشحيحة، كما وينبغي التوسع في دعم القدرات في مجال جمع ومعالجة وتوفير واستعمال البيانات لمراقبة التقدم نحو هذه الأهداف.

إن هذا الأمر لن يتبلور إلا في وسط حالة من الاستقرار الإقليمي والوطني ، وفي ظل الديمقراطية واللامركزية، وفي حالة من الأمن والسلام. وبدورها، تعد الشراكة العالمية بفتح أسواق الدول المتقدمة، وبخفض الديون الخارجية، وبزيادة المساعدات التنموية، ويسهل الحصول على الأدوية الأساسية.

إن المنطقة العربية لا زالت قادرة على التعامل مع تحديات إعلان الألفية. وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية قد تكون اليوم خارج المسار المطلوب بالنسبة لبعض الأهداف؛ إلا أن المنطقة يمكن أن تعيش عن ذلك باعتماد المبادرات الملائمة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية...